المحور الثاني: *المراحل التاريخية لقانون النقد والقرض*

(الجزء الثاني)

ثالثا: المراحل التاريخية لقانون النقد والقرض

سوف نحاول سرد للمراحل التاريخية التي مر بها قانون النقد والقرض في الجزائر دون الخوض في محتوى هذا القانون، ذلك أنه سوف يتم من خلال فصول دراستنا للمقياس التعمق في محتوى قانون النقد والقرض المعتمد حاليا بالإضافة لمختلف تعديلات التي طرأت عليه، مع محاولة مقاربة وتطبيق ما ورد في قانون النقد والقرض وبين المعارف السابقة لطالب خاصة في مقاييس الاقتصاد البنكي والعمليات البنكية ونظام مصرفي جزائري.

ولقد مر قانون النقد والقرض بخمس مراحل وهي:

المرحلة الأولى: قانون النقد والقرض الأول 10/90

صدور أول قانون لنقد والقرض وهذا في أفريل سنة 1990، حيث صدر بموجب القانون **10/90** وقد صدر في **الجريدة الرسمية**_للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد 16 الصادرة في 18 أفريل 1990.**

وقد احتوى القانون على 215 مادة، تم تقسيمها على سبعة كتب كل كتباب يحتوى على مجموعة من الأبواب والفصول.

الكتاب الأول: وجاء بعنوان **النقد** فيه كل ما يتعلق بالعملة الوطنية وتعريفها وخصائصها والجهة المصدرة لها.

الكتاب الثاني: وجاء بعنوان **هياكل البنك المركزي وتنظيمه عملياته،** وتم التطرق فيه لتعريف البنك المركزي وعلاقته بالبنوك والمؤسسات المالية، وطرق تدخله في السوق النقدية، وكذلك تعريف

مجلس النقد والقرض ومهامه، بالإضافة لمختلف عمليات البنك المركزي الجزائري وأهمها إصدار النقد.

الكتاب الثالث: وجاء بعنوان **التنظيم البنكي** حيث تم التعريف بمختلف العمليات المصرفية وكذلك التعريف بالمؤسسات المخولة لها لقيام بهاته العمليات وطرق تنظيمها. بالإضافة لطرق منح الترخيص والاعتماد للبنوك والمؤسسات المالية.

الكتاب الرابع: وجاء بعنوان **مراقبة البنوك والمؤسسات المالية** حيث تم التعريف بالجنة المصرفية، وكذلك التنظيم وتطبيق الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة لتدابير والعقوبات التأديبية.

الكتاب الخامس: وجاء بعنوان **حماية المودعين والمقترضين،** واهم ما ورد في هذا الكتاب كيفية حماية أموال المودعين والمقترضين وأهمها تطبيق نسب السيولة على البنوك والمؤسسات المالية وكذا مركزية المخاطر وملاءتها.

الكتاب السادس: وجاء بعنوان تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، تم تطرق فيه لكل ما يتعلق بسوق الصرف وكيفية تنظيمها خاصة في شق المتعلق بتطبيقها في البنوك وكذلك تنظيم حركة رؤوس الأموال الدولية.

الكتاب السابع: وهو أخر كتاب في محتوى قانون نقد والقرض 10/90 وجاء **بعنوان العقوبات الجزائية،** وقد تم التطرق فيه لمختلف العقوبات الجزائية التي سوف تواجه البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر عن لم تتبع القوانين السارية المفعول في الجزائر التي تنظم عمل النظام المصرفي بصفة عامة.

المرحلة الثانية: صدور الأمر الرئاسي 01/01 المعدل والمتمم للقانون 10/90

صدر تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14 الصادرة في 28 فيفري 2001. بموجب الأمر 01-01 المؤرخ بتاريخ 27 فيفري 2001 معدلا متمما لقانون النقد والقرض 10/90 .

وقد عدل وتمم تقريبا 14 مادة من القانون 10/90

أسباب التعديل: جاء هذا التعديل للأسباب التالية:

- وجود تداخل ما بين العمل الإداري والعمل النقدي لمجلس النقد والقرض.
- وجود بعض الهفوات التنظيمية (لبنك الخليفة مراقبة جانفي 2000، جوان-جويلية 2000،جانفي 2001).

المرحلة الثالثة: صدور قانون النقد والقرض الجديد 11/03

بعد الهزة الكبيرة التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري والمتمثلة في افلاس البنك الخاص المسمى ببنك الخليفة، كان وجوبا إحداث تغييرات في طرق تسيير النظام المصرفي الجزائري، ومن هذا تم الغاء قانون النقد والقرض 90/10 وهذا بمجوب الأمر الرئاسي 11/03 والذي صدر في أوت 2003 في الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة في 27 أوت 2003،

وقد احتوى القانون على 143 مادة، تم تقسيمها على ثمانية كتب كل كتباب يحتوى على مجموعة من الأبواب والفصول،

الكتاب الأول: حيث تم التطرق فيه لكل ما يتعلق بالوحدة النقدية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تسميتها تقسيماتها وكذلك الجهة الرسمية المخولة لها اصدار العملة.

الكتاب الثاني: وجاء بعنوان **هيكل بنك الجزائر وتنظيمه وعملياته،** وتم التطرق فيه لتعريف بنك الجزائر وعلاقته بالبنوك والمؤسسات المالية، حيث تم تغيير تسميته من البنك المركزي إلى بنك الجزائر إلى أنه حافظ على مختلف وظائف البنك، كما تم تطرق في هذا الكتاب لطرق تسيير بنك الجزائر وكذلك كيفية تعيين المحافظ ونوابه.

الكتاب الثالث: وجاء بعنوان **صلاحيات بنك الجزائر وعملياته،** حيث تم تقسيم هذه الصلاحيات لصلاحيات عامة وكذلك صلاحية اصدار النقد، وكذلك عمليات بنك الجزائر وعلاقته بالبنوك والمؤسسات المالية.

الكتاب الرابع: وجاء بعنوان **مجلس النقد والقرض** حيث تم التطرق لتشكيلة المجلس ومهامهم وكل ما يتعلق بمجلس النقد والقرض.

الكتاب الخامس: وجاء بعنوان **التنظيم المصرفي** حيث تم التطرق في هذا الكتاب إلى التعريف بمختلف العمليات المصرفية وكذلك التعريف بالمؤسسات المخولة لها لقيام بهاته العمليات وطرق تنظيمها. بالإضافة لطرق منح الترخيص والاعتماد للبنوك والمؤسسات المالية.

الكتاب السادس: وجاء بعنوان **مراقبة البنوك والمؤسسات المالية،** حيث تم التطرق لمختلف الهيئات والأليات المعتمدة من طرف بنك الجزائر لمراقبة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.

الكتاب السابع: وجاء بعنوان **الصرف وحركات رؤوس الأموال** حيث تم التطرق في هذا الفصل تم تطرق فيه لكل ما يتعلق بسوق الصرف وكيفية تنظيمها خاصة في شق المتعلق بتطبيقها في البنوك وكذلك تنظيم حركة رؤوس الأموال الدولية.

الكتاب الثامن: وجاء بعنوان **العقوبات الجزائية** وهو يعتبر أخر كتاب في قانون النقد والقرض 11/03 حيث تم تطرق وقد تم التطرق فيه لمختلف العقوبات الجزائية التي سوف تواجه البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر عن لم تتبع القوانين السارية المفعول في الجزائر التي تنظم عمل النظام المصرفي بصفة عامة.

المرحلة الرابعة: صدور الأمر الرئاسي 10/04 المعدل والمتمم للقانون 04/10

صدر تعديل قانون النقد والقرض سنة 2010 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50 الصادرة في 01 سبتمبر 2010. بموجب الأمر الرئاسي 04/10 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2010 معدلا متمما لقانون النقد والقرض 04/10

وقد عدل وتمم تقريبا 15 مادة من الأمر الرئاسي 03/10

المرحلة الخامسة:

وهي أخر مرحلة إلى غاية يومنا هذا وهي صدر تعديل أو بالأحرى تتمة لمادة واحدة من قانون النقد والقرض سنة 2017 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57 الصادرة في 12 أكتوبر 2017. بموجب القانون 10/17 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2010 معدلا متمما للأمر المتعلق بالنقد والقرض 11/03.